محضر الجلسة رقم 049

التاريخ: الثلاثاء 12 ذو الحجة 1443 هـ (12 يوليوز 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وتسع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة والخمسين مساء.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية (سؤال لكل فريق ومجموعة).

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المكتب، طبقا لأحكام المادة 298 من النظام الداخلي للمجلس، على التوالي من السيد وزير العدل، السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، السيد وزير التجهيز والماء والسيد وزير الصناعة والتجارة بأجوبة حول التدابير المتخذة من لدنهم لتنفيذ التعهدات التي عبروا عنها في جلسات الأسئلة الشفهية المنعقدة في دورة أكتوبر المنصرمة.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة في الفترة الممتدة من 5 يوليوز 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 11 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 55 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

وأبدأ بسؤال من فريق التجمع الوطني للأحرار، موضوعه "الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء"، فليتفضل أحد السيدات أو السادة أعضاء الفريق.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه "السياسة المائية"، والكلمة لأحد السادة من أعضاء الفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه "التدابير المتخذة لمعالجة ندرة الماء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد صبحي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع الآني موضوعه "الإجراءات الحكومية لتدبير تحديات الأزمة المائية ببلادنا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال حول "الإجراءات الحكومية لمعالجة ندرة الماء".

تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني السادس موضوعه "الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لمعالجة ندرة المياه"، والكلمة لأحد السادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال السابع موضوعه "تحلية مياه البحر".

الكلمة لأحد السيادة المستشارين عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآني الثامن موضوعه "الإستراتيجية الحكومية لمعالجة قضايا الماء"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أصبح العجز المائي ببلادنا معطى هيكليا سيتفاقم في السنوات المقبلة، مع استمرار الجفاف والتغيرات المناخية وارتفاع الطلب المتزايد على الماء، إضافة إلى سوء التدبير.

ولا يفوتنا هنا استحضار معاناة ساكنة العديد من المناطق مع أزمة العطش، كالرشيدية وزاكورة والحوز، واللائحة طويلة، وجفاف العديد من المنابع المائية كعين مسكي بالراشيدية وغيرها، قد تتحول أزمة الماء إلى محرك للتوترات الاجتماعية.

لذا، السيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني التاسع موضوعه "مشكل الماء"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل..

شكون اللي حاضر؟ ما حاضر حد.

طيب، السؤال العاشر موضوعه "مدى نجاعة السياسة المائية ببلادنا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

والسؤال الآني الحادي عشر موضوعه "استراتيجية الحكومة لضمان الأمن المائي ببلادنا"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نؤكد السؤال الذي تفضلتم به المتعلق باستراتيجية الحكومة في التعاطي مع قضايا الماء وعن الإجراءات والتدابير المستعجلة التي تعتزم الحكومة القيام بها لمعالجة الاختلالات التي يعرفه تدبير هذا القطاع الحيوي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني عشر والأخير موضوعه "الندرة المائية المستقبلية ببلادنا"، والكلمة للمستشار السيد خالد السطي.

تفضل السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات المزمع اتخاذها للتعامل مع الندرة المائية المستقبلية؟

وما هو مخطط عملكم المقرر لتنزيل وتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات المتضمنة في تقريره الأخير، وخاصة على مستوى إيجاد البدائل والتوزيع العادل للثروة المائية، وخاصة في المناطق ذات الخصاص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا للفرق والمجموعات لطرح الأسئلة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالإجراءات الحكومية لمعالجة قضايا الماء.

فضل السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر كل الفرق التي تقدمت بهذا السؤال الآني اللي عندو واحد الأهمية قصوى فهاذ الظرف بالذات، وفي الواقع هو ينخرط في إطار الأولويات ديال البلاد، اللي سطرها جلالة الملك محمد السادس أيده الله، ألا وهي ضمان الأمن المائي والأمن الغذائي في بلادنا.

وكما تفضلتم الوضع في الحقيقة، نحن نعيش أزمة مائية حقيقية، ندرة المياه، سبق لنا منذ بداية هاذ الحكومة أن تحدثنا عن هذه الإشكالية التي قد تطرح هذه السنة وأخذنا العديد من التدابير الاستباقية لمواجهتها، ونحن اليوم نعيش فترة ضغط كبير، وهنالك معاناة الكثير من المواطنات والمواطنين في عدة أنحاء بلادنا نتيجة ديال هاذ الندرة ديال الماء ونتيجة ديال انقطاعات كذلك التي نضطر لاتخاذها ونتيجة كذلك لإشكالية الجفاف، خصوصا بالنسبة للمياه الجوفية، لأن هنالك معاناة والعديد من الفلاحة تيضطرو أنهم يضيعو الأرض ديالهم لأن ما بقاش فيها الماء، أو الماء رجع مالح، وهذا من بين الإشكاليات الكبيرة اللي هي مطروحة.

وفي الواقع إذا وصلنا لهذا الوضع فهو النتيجة ديال عدة أمور، أنتم تعلمون بأن الدورة المائية فهي ترتكز أساسا على التساقطات المطرية، وهنالك كذلك الموارد المائية السطحية والجوفية اللي هي كاينة، وهنالك كذلك التبخر نتيجة ديال درجات الحرارة ونتيجة لأن هذه الإمكانيات المائية فهي تتبخر، وهنالك كذلك ما هو مرتبط باستهلاك الماء.

وفي الواقع يمكن اعتبار بأن هذه السنة التساقطات المطرية عرفت واحد التراجع كبير بحكم أنه تراوحت ما بين 11 ملم إلى 325 ملم وهو ما يشكل عجز ديال 50% مقارنة مع السنة الماضية، ولكن اللي كان كذلك من بين الإشكاليات الكبرى اللي هي مطروحة وهو الثلوج، انتوما تتعرفو بأن الثلوج فكانت عندنا تتغطي واحد المساحة ديال 45.000 كلم مربع، اليوم هذه السنة كانت فقط 5000 كلم مربع، إذن التراجع ديال 89%، أكثر من ذلك أيام الثلوج كانت كتكون 41 يوم في السنة، هذه السنة فقط 14 يوم في السنة، إذن حتى بالنسبة للمخزون المائي نتيجة ديال الثلوج فهو عرف واحد التراجع، كذلك زيادة على التساقطات المطرية.

هاذ الشي اللي جعل أنه اليوم الواردات المائية عرفت واحد التراجع كبير ديال 85%، هذه السنة هبط فقط عندنا كواردات مائية مليار و38 مليون متر مكعب، وفي الواقع باش نوضعكم في الصورة أننا احنا اليوم النسبة ديال تغطية السدود لا تتجاوز 9.7% مقارنة مع 46.5% السنة الماضية، واليوم عندنا فقط في السدود 4 مليار و780 مليون متر مكعب.

شهر أبريل الماضي ملي كانت هذاك التساقطات المطرية في أواخر شهر أبريل وصلنا إلى 5 مليار و600 مليون متر مكعب، أي في هاذ الشهرين مشات 800 مليون متر مكعب خلال التبخر، لأن درجات الحرارة، فاحنا اليوم مرتفعة بـ 0.9 درجة إضافية مع المعدل وكذلك استعمال الماء الصالح للشرب وبالنسبة للسقي.

هذا الأمر تيجعل أنه اليوم بالطبع عندنا إشكال، الإشكال ديال الموارد المائية، ولكن كذلك حتى بالنسبة للموارد المائية الجوفية في إطار هنالك انخفاض كبير ديال مستوى المياه، ويمكن نقولو بأن هنالك العديد من الطبقات المائية أكثر استنزافا في سوس، سايس، في الحوز، في تادلة في البحيرة... إلخ، إذن هذا كذلك من بين الأمور التي تتجعل أن المستقبل واحنا انتوما عارفين الاستراتيجية اللي كانت توضعت في 2009 كان الهدف ديالها وهو كيفاش نواجهو سنتين متتالية ديال الجفاف، يمكن لي نقول لكم اليوم بحكم الاستغلال المفرط ديال المياه الجوفية، وبحكم أننا اليوم في آخر المعطيات اللي عندنا حسب الإحصاء اللي درنا بالنسبة للآبار، عندنا 91% ديال الآبار فهي غير مرخصة، وبالتالي ما عارفينش أشنو تيتم استنزافه كموارد مائية، هاذ الأمر كلو تيجعل أن عندنا واحد الصعوبة باش يمكن لنا نواجهو هاذ السنة ديال الجفاف، ولا قدر الله - إلى كانت سنة إضافية غادي تزيد الأمور تكون أصعب.

في الواقع هذا تيجعل أن كاين العديد من الأحواض المائية عرفت واحد التراجع كبير، واحنا بحال اللي قلت كنا سبقنا تكلمنا على هذا الأمر، بل

أكثر من ذلك أمامكم قدمنا لكم البرنامج الاستعجالي اللي وضعنا في شهر دجنبر الماضي، ودرناه مع الجهات، لأن لأول مرة فتم كذلك إشراك الجهات في إطار اتفاقيات كنا وقعناها في أواخر شهر نوفمبر، أوائل شهر دجنبر على أساس بالنسبة للأحواض المائية الأكثر تضررا، باش يكون عندنا إمكانية ديال مواجهة هاذ الجفاف.

وإلى سمحتو باش بسرعة، نوضعكم في الصورة ماذا قمنا به، لأن ما شي فقط الهدف ما شي هو نديرو الاتفاقية، الهدف هو أننا نطبقو هاذ الاتفاقية.

وأنا نتكلم لكم على حوض ملوية اللي كان عندنا واحد البرنامج مهم، حوض ملوية أنتم عارفين الإشكال، انتم عارفين بالنسبة للناس اللي هم من المنطقة، وجدة راه الانقطاعات ديال الماء راه بدات منذ شهر فبراير، إذن كاين هاذ الإشكالية مطروحة بالنسبة لهاذ الأمر، بل أكثر من ذلك الناظور كذلك ما كانش عندها الإمكانية ديال الماء، أكثر من ذلك حتى المياه الجوفية ما كايناش في الناظور باش يمكن لنا نبحثو على حلول إضافية، وبالتالي أشنو درنا ؟

أولا، درنا الأثقاب، بحثنا على بعض الأثقاب في وجدة، في المناطق اللي قريبة منها 6 الأثقاب اللي أعطتنا 150 لتر للثانية لتزويد المدينة ديال وجدة، هنالك كذلك أثقاب استكشافية درناها في تاوريرت، درناها في العيون الشرقية، درناها في جرسيف باش يمكن لنا نواجهو هاذ الأمور، كذلك في بركان، واشتغلنا كذلك على استغلال مياه محطات ضخ ديال أولاد ستوت ومولاي علي، ابتداء من شهر فبراير الماضي، باش يمكن لنا نوصلو الماء لمدينة الناظور والدريوش وبركان والسعيدية ورأس الماء، وهذا أعطانا واحد 1800 لتر للثانية باش يمكن لنا نواجهو الإشكالية.

كذلك، أعطينا في هذا الإطار إنجاز قناتين لتزويد الماء الصالح للشرب انطلاقا من سد ديال "مشرع حمادي"، باش يمكن لنا نحلو المشكل ديال الناظور والدريوش وزايو، الصبيب ديال 1800 لتر للثانية، وكذلك محور بركان بصبيب ديال 820 لتر للثانية، وكذلك اشتغلنا على العمل على، أولا، الشروع في إنجاز دراسة، اللي غادي تنطلق باش أننا.. الحل والوحيد اللي عندنا هو أننا نديرو تحلية المياه، وبالتالي غنديرو تحلية المياه، إن شاء الله، في الناظور وغادي تنطلق هاذ السنة المحطة، باش نضمنو على الأقل 100 مليون متر مكعب وغنضيفو 100 مليون إضافية، هذا، إن شاء الله، من بين البرامج اللي أعطينا الانطلاقة ديالها باش يمكن لنا نواجهو هاذ الإشكالية اللي هي مطروحة بالنسبة للمنطقة، زيادة على السدود التلية، 11 سد اللي هو مبرمج بالنسبة للجهة واللي، إن شاء الله، غنعطيو الانطلاقة ديالو من هنا إلى آخر السنة إلى غاية سنة 2024.

بالنسبة لأم الربيع، نفس الشيء، أي قمنا بإنجاز قناة ربط شبكة مياه الشمال، الدار البيضاء بشبكة جنوب الدار البيضاء، أنتوما تتعرفو بأن الشمال ديال الدار البيضاء تأخذ الماء من أبي رقراق، أي من سد محمد بن عبد الله، اليوم الفكرة وهو أن هاذ السد يبدأ يوصل حتى للدار البيضاء الجنوبية، علاش؟ لأن الدار البيضاء الجنوبية تتاخذ الماء من سد المسيرة، وسد المسيرة وقع تراجع كبير، احنا دبا 5% فقط ديال نسبة الملء، وبالتالي سد المسيرة هو اللي تيعطي لمراكش، هو اللي تيعطي للجديدة، هو اللي تيعطي لسطات، برشيد... إلخ، تماما، وبالتالي إلى آسفي، وهذا تيجعل أنه اليوم ما عندوش القدرة باش يواجه هذه الطلبات كلها، وبالتالي من بين الأمور اللي تدارت وهو أننا درنا الربط ديال القناة ديال الدار البيضاء الشمالية بالدار البيضاء الجنوبية باش يمكن لنا نوصلو الماء كذلك للدار البيضاء الجنوبية، للرباط.

ودرنا كذلك منصات ضخ باش أنه بالنسبة لسد المسيرة باش ناخذو الماء اللي كاين من التحت ابتداء من شهر أبريل الماضي، واللي يمكن لي نقول لكم وهو أنه في نفس العملية بغينا كذلك أننا نستبقو الأمور، أشنو درنا؟ وهو أنه مع المكتب الشريف للفوسفاط طلبنا باش أنه يتدار وهذه السنة إن شاء الله من هنا لدجنبر غادي يكون تزويد الماء الصالح للشرب بالنسبة لمدينة أسفي، وكذلك بالنسبة لمدينة الجديدة غادي تكون في شهر ديال مارس 2023، وكذلك الماء اللي كان تياخذ المكتب الشريف للفوسفاط ما غا يبقاوش يستعملو الماء الصالح للشرب، هذا غادي يعطينا واحد 90 مليون متر مكعب، هاذ 90 مليون ديال متر مكعب كلها غادي تجعل أنه غادي نقصو من الضغط على سد المسيرة باش يبقى لمراكش، يبقى لمناطق أخرى وطلقنا كذلك برنامج المخطط الكبير ديال تحلية المياه بالنسبة للدار البيضاء اللي غادي نوصلو لـ 300 مليون متر مكعب إن شاء الله من هنا لآخر السنة غادي يتم اختيار المقاولة اللي غادي تنطلق في الأشغال ديالها باش تكون جاهزة في 2026.

كذلك، من بين الأمور اللي اشتغلنا عليها وكذلك السدود التلية اللي تنشغلو عليها في هاذ الإطار (بالنسبة لأم الربيع ضروري نتكلم اليوم على واحد الظاهرة اللي هي خطيرة، وهو أنه اليوم عندنا الظاهرة ديال سرقة المياه) أنه ملي تنصيفطو الماء الناس تيسرقو إمكانيات كبيرة، يمكن لي نقول لكم بأن بالنسبة لأم الربيع فقط تتكون السرقة ديال مليون متر مكعب في اليوم، أي 300 مليون متر مكعب هي اللي بغينا نديرو في الدار البيضاء، وهذه من بين الأمور الخطيرة اللي هي مطروحة في بلادنا وضروري نتجاوزوها إذا بغينا حقيقة أنه يكون استغلال حقيقي ويكون واحد الترشيد في استغلال المياه.

غادي نتكلم لكم كذلك على تانسيفت، بالنسبة لتانسيفت بحال اللي قلت بأن نحاولو كل ما أمكن أننا اللجوء إلى المياه الجوفية وتنديرو كذلك أثقاب استكشافية، حولنا 20 مليون متر مكعب من سد مولاي يوسف باش يمشي لسد المسيرة، ولكن يمكن لي نقول لكم بأن طلقنا كذلك 60 مليون متر مكعب من السد ديال بين الويدان باش يوصل لسد الحنصالي باش يوصل من بعد لسد المسيرة، هاذ الشي درناه البارح، باش يمكن لنا

نضمنو باش مراكش يبقى فيها الماء ما تضررش من القضية ديال الجفاف، وما يكونش انقطاع في الماء بالنسبة لهذه المدينة الكبرى والسياحية ديال بلادنا.

وكذلك، اشتغلنا على تأهيل الشبكة ديال توزيع المدينة من تلبية حاجياتها انطلاقا من سد المسيرة، وكذلك اشتغلنا في إنجاز السدود الصغرى والتلية، عندنا 16 سد بالنسبة للجهة ديال مراكش أسفي، وكذلك دخلنا العملية ديال مراقبة أخذ المياه في هذه المجال.

بالنسبة للجهة ديال درعة-تافيلالت اللي يمكن لي نقول لكم وهو أنه كذلك درنا واحد التعبئة ديال 147 لتر للثانية عبر إنجاز أثقاب استكشافية، والحمد لله هاذ الفيضانات اللي كانت مؤخرا جعلت أنه اليوم بالنسبة لهذه الجهة فكاين واحد الإمكانية باش ما يبقاش عندنا هذاك الضغط اللي كان عندنا في الماضي، وكذلك اشتغلنا في مشروع استغلال حجم 300 مليون متر مكعب انطلاقا من سد الحسن الداخل وتجهيز محطة معالجة متنقلة بسعة قصوى ديال 200 لتر للثانية، وسيتم تشغيل هذه المحطة، إن شاء الله، في شتنبر المقبل.

إذن اللي بغيت نأكد لكم وهو أنه زيادة على هذه الأمور اللي تدارت بالنسبة لهذه الأحواض المائية، فاشتغلنا كذلك على واحد الأمر اللي هو مهم وهو العالم القروي، بالنسبة للعالم القروي درنا واحد البرنامج استعجالي خاص بالعالم القروي، وبغيت نقول ليكم فهاذ الإطار أنه، أولا، كذلك البحث عن الأثقاب الاستكشافية؛

ثانيا، أننا اشرينا محطات ديال تحلية المياه وكذلك المياه اللي فيها ملوحة باش يمكن لينا كذلك يتم استغلالها ودرنا محطات متنقلة، شرينا فهاذ الإطار 26 محطة متنقلة لتحلية مياه البحر اللي غيتم استغلالها في 17 إقليم و15 محطة لإزالة المعادن من المياه الأجاجة (l'eau saumâtre)، إذن حتى هي باش أنه يتم استغلالها في 9 ديال الأقاليم بالنسبة للمناطق القروية، وهذا كذلك من بين المجهودات الكبرى، زيادة على شراء 706 شاحنة صهريجية وكذلك كراء شاحنات صهريجية باش يمكن لينا نضمنو أن الماء يوصل للدواوير في هاذ الإطار، ولكن يمكن نقول ليكم بأنه رغم ذلك كاين بعض الإشكاليات اللي هي مطروحة واحنا تنحاولو كلما أمكن نتجنبوها، ولذلك وضعنا واحد اللجنة اللي يترأسها السيد رئيس الحكومة، ديال التتبع اليومي وديال اليقظة.

في هذا الإطار يعني يمكن لي نقول ليكم بأن عندنا واحد (war room) باش تنعرفو بالضبط فاين كاين مشاكل، واش وصل الماء ما وصلش الماء باش يكون هذاك التتبع ومعلوم أنتم كمنتخبين فأي معلومة يمكن ليكم تزودونا بها ما يمكن لينا إلا تساعدنا باش أنه نضمنو أن المواطن ما يتضرش من هاذ الإشكالية ديال الجفاف وأنه ما يواجهش كذلك هاذ الصعوبات اللي احنا تنشوفوها وشفناها كذلك فالعيد الكبير في بعض المناطق.

ولكن ضروري نقول ليكم بأنه واجهنا بعض الصعوبات، بحال دبا احنا كنا غنشريو 100 وعبئنا الإمكانيات المالية في هذا الإطار مع وزارة الداخلية ومع وزارة المالية 100 ديال المحطات المتنقلة، استطعنا نشريو فقط 41، علاش؟ لأن كاين أزمة عالمية لأن هاذ المشكل ديال الجفاف ما كاينش غير فالمغرب، كاين في فرنسا، كاين في إيطاليا، كاين فالبرتغال، كاين فالشيلي، وكاين في عدة مناطق فالعالم، وبالتالي هذا تيجعل أن كاين واحد الطلب كبير على هاذ النوعية ديال هاذ المحطات ديال تحلية المياه.. وغيجيو في شتنبر إن شاء الله، إذن هذا من ضمن الإشكاليات اللي هي مطروحة.

كذلك، عندنا صعوبة في توفر اقتناء واستيراد التجهيزات والمواد الضرورية بحال الأغلفة، (le tubage) بالنسبة للأثقاب، إذن كاين هاذ الأزمة ديال أوكرانيا عندها واحد العواقب اللي هي تتشكل عراقيل ديال برامج اللي كنا سطرناها، وكان من المفروض أننا نواجهو بها هاذ الوضعية.

ولكن كذلك اللي باغي نرجع ليه هو أنه احنا رغم هاذ الشي كله وبحال اللي تفضلتيو، اللي أساسي فهاذ الشي وهو أننا نتخذو تدابير اللي هي عندها وقع مهيكل، أي كاين البعد الاستعجالي، راه عطيتكم شنو قمنا به في هذا الإطار، ولكن كاين ما هو مهيكل اللي يمكن لي نقول ليكم هو أنه معلوم عندنا السدود الكبرى اللي كندخلو فالبرنامج 20-27 اللي بتوجيهات ملكية سامية، سرعنا فالإنجاز ديالها، عندنا 16 سد كبير اللي هو اليوم في طور الإنجاز بسعة ديال 4 مليار ديال متر مكعب إضافية باش نوصلو لـ 24 مليار ديال متر مكعب كإمكانية ديال تعبئة المياه، كاين هاذ 129 سد صغير اللي كذلك اعطينا الانطلاقة ديالو هاذ السنة، ولكن اللي بغينا نشتغلو عليه كذلك وهو العقد الفرشة باش يكون واحد التدبير ديال.. اللي يكون مندمج ديال الماء غانديروه فالعديد من المناطق اللي هي أكثر تضررا في هذا المجال من بينها بودنيب، برشيد... إلخ، وكذلك اعتبرنا بأن كاين بعض الأمور اللي هي ضروري نقومو بها:

أولا، عندنا بزاف ديال الضياع عندنا في القنوات، اليوم كاين بعض القنوات تمشي 40% ديال الماء غير تتسيل، وبالتالي المراجعة وتطوير المردودية ديال الشبكات لا في المجال الفلاحي ولا في مجال الماء الصالح للشرب؛

ثانيا، عندنا كذلك العمل على - وهذا أمر أساسي - وهو حقينة السدود، انتوما عارفين بأن عندنا إشكالية ديال التوحل، وبالتالي غادي نديرو برنامج خاص باش نقلصو من هذاك التوحل، إذا ربحنا 20% أي أننا ربحنا مليار ديال المتر مكعب؛

ثالثا، الماء اللي تيمشي للبحر هذا الماء اللي تيمشي للبحر، فاحنا بيغنا نحولوه للمناطق أكثر تضررا، إذن احنا تنشتغلو كذلك في هذا الإطار، طبقا للتوجهات الملكية على نقل ديال هذه المياه اللي هي تتمشي للبحر اللي تضيع واللي بغينا نستغلوها، وهي كذلك إمكانيات كبيرة واللي تيمكن للواحد يستعملها، كذلك العمل على استعمال المياه العادمة بعد معالجتها، لا

بالنسبة للسقي، المساحات الخضراء والغولف.

وهنا يمكن لي نقول لكم بأن غادي تدخل المدينة ديال الدار البيضاء وفاس زيادة على الرباط وطنجة وتطوان، غادي نوسعو الشبكة باش ندخلو في هذا الإطار ومراكش، ومن جهة أخرى كذلك أنه يمكن نستعملوها كذلك في المجال الفلاحي، هنا يمكن لي نقول لكم بأنه في العديد من الدول تيوصلو لـ 60% ديال المياه المستعملة في الجانب في الفلاحة فهي تأتي من معالجة المياه العادمة؛

وأخيرا، من بين الأمور كذلك اللي تم التركيز عليها، وهي مهمة في هذا الإطار، وهو تحلية المياه، احنا نكونو واضحين اليوم، نهضر معكم بكل وضوح اليوم إذا بغينا حقيقة نتجاوزو هذه الإشكالية الماء الصالح للشرب اللي هو يتطلب 1.8 مليار متر مكعب تيخصنا نوصلو في أفق معين إلى على الأقل 50% ديال هذه المياه، تيخصها تجي من المياه اللي هي مرتبطة بتحلية المياه، راه بدينا في أكادير، كاين في العيون، كاين كذلك في الداخلة، وإن شاء الله الدار البيضاء وغادي نوسعو العديد من المدن الجديدة، وغادي نديرو واحد البرنامج خاص إن شاء الله في هذا الإطار، بعد موافقة جلالة الملك في هذا المجال على أساس أننا نضمنو أنه يكون عندنا واحد النسبة معينة.

وعندنا معلوم أمر أساسي وهو أن نقوم كلنا بعمل ديال الاقتصاد في الماء والنجاعة المائية.

هذا عمل ديال المواطن، هذا عمل ديال الصناعة، هذا عمل ديال السياحة، هذا عمل ديال الإدارة، هذا عمل ديال التعليم، هذا عمل ديال الجميع، وينبغي أن ننخرط جميعا في هذا المجال، وأدعوكم للمساهمة معنا من أجل تحسيس المواطنات والمواطنين وتحسيس الجماعات كذلك المحلية اللي عندها واحد الدور أساسي والغرف المهنية كذلك اللي عندها دور مهم في هذا الإطار، باش إن شاء الله نوصلو لنتيجة جميعا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد عادل بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نهجت بلادنا في ما سبق مخططات واستراتيجيات لتوفير حاجياتها من الماء والحفاظ على مواردنا المائية، إلا أنها تبقى في نظرنا غير كافية، خاصة في ظل تقلبات المناخية المفاجئة من توالي سنوات الجفاف وشح التساقطات المطرية، فلولا سياسة إنشاء السدود التي نهجتها بلادنا منذ عقود، بفضل حنكة المغفور له الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، لكان الوضع أسوأ بكثير مما هو عليه اليوم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أمام هذا الوضع المقلق، لابد أن ننوه بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة إلى حدود اللحظة، سواء من خلال تكثيف حملات التوعية والتحسيس لإقرار التعامل العقلاني مع الموارد المائية، على اعتبار أن الحفاظ على مواردنا المائية يندرج ضمن مسؤوليتنا جميعا، أو من خلال ضمان تزويد المراكز والدواوير التي تعاني من شح الموارد المائية والبعيدة عن المنظومة المائية القائمة ومواصلة إنجاز سدود تلية وسدود صغرى وإيقاف سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه المعالجة.

كل هته الإجراءات وغيرها ستمكن من التخفيف من حدة الأزمة، إلا أنها تبقى غير كافية مما يتطلب تبني حلول بديلة خاصة في المجال الفلاحي، عبر الاعتماد على تحلية المياه بشكل كبير وعلى تقنيات الري المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى تبني سياسة مائية تتوخى التنويع وتعدد مصادر المياه وابتكار أساليب جديدة لتوفير الماء بشكل مستعجل بالجهات الأكثر تضررا، كجهة الدار البيضاء-سطات، التي تعرف نقصا كبيرا، خصوصا بمنطقة أولاد حريز ودكالة واشتوكة، التي عرفت في الآونة الأخيرة ندرة في مياه السقي، الشيء الذي انعكس سلبا على الأنشطة الفلاحية بتلك المناطق التي تشكل مصدر عيش للعديد من الأسر ومحركا أساسيا للأنشطة الفلاحية والاقتصادية ببلادنا، مما يتطلب التسريع من وثيرة إنجاز محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء لتجاوز هته الإشكالية.

وبنفس الحدة، تعرف مجموعة من الأقاليم خصاصا في المياه بشتى استعمالاتها، تزامنا مع ارتفاع درجات الحرارة كإقليم وزان، وللتخفيف من تداعيات هذا الخصاص ندعو إلى تكريس التربية على ترشيد استعمال الماء وتحقيق المساواة في توزيعه والجودة في استغلاله، مع اعتماد مخططات جهوية لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة لتمكينها من رصد التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا، مع تكييف مخزونها المائي مع حاجيات الاستغلال.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نعتز بما تقوم به في الحكومة لضمان الأمن المائي، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يولي أولوية كبيرة بمسألة الأمن المائي.

إننا ننطلق في قراءتنا لمشكلة ندرة المياه من خلاصات تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي طرح إشكالية الماء وأظهر أن المغرب سيعرف نتيجة التغيرات المناخية ضغطا كبيرا، حيث تم الانتقال من مرحلة نقص المياه إلى مرحلة ندرة المياه.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ننوه بالمجهود الحكومي الاستثنائي لتدارك التأخر في إنجاز المشاريع والبرامج المسطرة في الإستراتيجية السابقة، كما ننوه بالمبادرات الجديدة والاستعجالية من أجل تجاوز تداعيات الجفاف ومشكلة ندرة المياه بشكل عام.

إن حالة ندرة المياه في المغرب مقلقة جدا، حيث أن الدراسات الدولية تشير إلى أن التغيرات المناخية يمكن أن تتسبب في اختفاء 80% من موارد المياه المتاحة في المملكة خلال 25 سنة القادمة.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نوصي الحكومة بالتفكير في استعمال الطاقة النووية في تحلية مياه البحر وتقديم جواب علمي وإستراتيجي على مشكلة ندرة المياه، حيث يمكن للطاقة النووية زيادة على استعمالات الطاقة المتجددة أن تساهم بطريقة فعالة في مجال الأمن الطاقي والأمن المائي والأمن الغذائي، وتضمن مجابهة عدد من التحديات التي ستواجهها الأجيال الحالية والأجيال المقبلة، حيث أن تحلية الماء باستعمال الطاقة النووية خيار مجد لتلبية الطلب المتزايد على مياه الشرب والري في جميع أنحاء العالم، بالمناطق المغربية على وجه الخصوص، مما يعطي أملا لهذه المناطق التي تواجه حالة نقص حاد في المياه، خاصة ونحن أمام العديد من التجارب العالمية الناجحة.

السيد الوزير المحترم،

تعد المفاعلات النووية ذات الوحدات صغيرة القدرة (small modular power reactors) مفاعلات مناسبة جدا للدول المقبلة حديثا على بناء المفاعلات النووية، والتي لها إمكانيات استثمارية محدودة، ويمكن استعمال هذه المفاعلات في تطبيقات متعددة، منها إنتاج الطاقة الكهربائية وإزالة ملوحة البحر في آن واحد، ويوجد في العالم حاليا حوالي 40 مفاعل من المفاعلات ذات الوحدات الصغيرة القدرة، أقل من 300 ميغاواط حرارية قيد التطوير، ونصف هذه المفاعلات تحت عملية التحضير والاستثمار خلال السنوات القريبة القادمة.

إن للمملكة المغربية بنية تحتية قانونية بموجب القانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، وهناك أكثر من 55 نص تنظيمي لتنزيل هذا القانون، زيادة على عدد مهم من الأطر المكونة في هذا الميدان، وهناك كذلك جهاز رقابي في اسم الوكالة المغربية..

ولهذا، السيد الوزير المحترم، إن استعمال هذه المفاعلات النووية ذات الوحدات الصغيرة القدرة لها أسعار الآن منافسة لمحطات الطاقات الأخرى، وإن زمن بناء هذه المفاعلات تستغرق من 3 إلى 6 سنوات أقل من المحطات الكبرى، وكذلك أن تكلفة تشغيل المفاعلات النووية ذات الوحدات الصغيرة هي كذلك مهمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

التعقيب الموالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الوزير المحترم، كنشكرو وزارة التجهيز في شخصكم الذي يجتهد في جميع المجالات وأنكم لا تدخرون جهدا في مهامكم.

السيد الوزير المحترم،

هاذ المشكل ديال الماء مشكل عويص متراكم منذ سنوات، وهاذ المسؤولية ماشي غنحملو مسؤوليتها بوحدها على وزارة التجهيز والماء، كاينة مسؤولية جماعية، لا منتخبون لا العمال ولا السادة الولاة وحتى المواطنين اللي كيضيعو هاذ الماء راه حتى هوما مسؤولين.

السيد الوزير،

وحتى المكتب الوطني حتى هو مسؤول فهاذ المشكل هذا.

السيد الوزير المحترم،

المكتب الوطني كاين اتفاقية 10 سنوات مع جماعات لحد الآن باقي الآن ما دارو فيهم والو، وكاين السادة المستشارين معنا في الفريق طلبو

موعد مع السيد المدير العام ديال المكتب الوطني، ولحد الآن باقي ما تلقاو حتى شي موعد، ولهذا كنطلب في هاذ الجلسة باش نستدعيو اللجنة باش يجي ليها، ماشي كنبخسو العمل ديالو، ولكن إلى كان مقصر نحاسبوه، احنا الدور ديالنا محاسبة الحكومة أو لا كان مخصوص نعاونوه، هذا هو اللي تنطلبو السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

كاين المشكل ديال السدود، احنا كنرجعو للمقولة ديال الحسن الثاني الله يرحمو في المؤتمر الدولي في أمريكا أنه ندق ناقوس الخطر على هاذ المشكل ديال الجفاف، وفعلا السياسة ديال السدود هي اللي خلت المغرب كيتغلب على المعضلة ديال الجفاف، ولكن هاذ الشي ما كافيش، وكنشوفو احنا بعض السدود في بعض الأقاليم كيكون السد في جماعة والجماعة ما كتستافدش من هذاك الماء تعاني من الجفاف.

ولهذا، السيد الوزير، كنطلبو مازال تزيد السياسة ديال السدود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي للفريق الحركي، السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع أهم النقط الواردة في تعقيبكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، رغم المجهودات التي بذلتها بلادنا لعدة عقود بغية تحقيق الأمن المائي، إلا أن بلادنا تعرف أزمة مائية خانقة، حيث أن العديد من الدراسات والتقارير الوطنية، خاصة تقرير المجلس الأعلى للحسابات الأخير، تنذر بتدهور وضعية المغرب المائية بشكل تدريجي في أفق سنة 2050 لتصل إلى عتبة الندرة المطلقة المتمثلة في 500 متر مكعب للفرد سنويا، وهي وضعية تدق ناقوس الخطر، وتستدعي اتخاذ إجراءات آنية ومستعجلة لحد من آثار هذه الأزمة، التي أضحت بنيوية خاصة في المناطق الشرقية والجنوب الشرقي، بل أضحت تهدد حتى مدن كبرى ببلادنا مثل الدار البيضاء وأسفي، السيد الوزير المحترم.

ثانيا، في ظل هذه الظرفية الصعبة، فالحكومة ملزمة بتأمين المخزون الاستراتيجي لبلادنا من الماء، وذلك من خلال مضاعفة الجهود لتنزيل أوراش السدود الكبرى والمتوسطة وتوسيع قاعدة السدود التلية وبلورة سياسة لحماية الفرشة المائية الجوفية والسطحية من الاستنزاف، عبر توجيه الزراعات وفق الخصوصيات الطبيعية والمائية الجهوية والمحلية والعمل باستعجال لتدارك مخلفات "مخطط المغرب الأخضر" المتراكمة لمدة 15 سنة، والذي فضلا عن كلفته المالية، له كلفة مادية ضخمة خصصت لزراعات موجهة في مجملها للتصدير دون أن يوفر الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للمغاربة، خاصة في ظل موجة الغلاء وشح الماء الذي أثقل فعلا كاهل الأسر المغربية؛

ثالثا، السيد الوزير المحترم، أقر مؤخرا المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بعجزه عن تزويد حوالي 54 مدينة ومركزا بالمياه الشروب خلال صيف 2022، كما تعرف العديد من المدن والقرى انقطاع الماء الصالح للشرب، مما ينذر بأزمة العطش في هذا الصيف، وهو واقع يتطلب، السيد الوزير المحترم، الرفع من وتيرة الاستثمار في تنمية واستعمال الموارد المائية البديلة كتحلية مياه البحر وتعزيز الشراكة مع الجماعات الترابية لإيجاد حلول ناجعة ومستعجلة للمدن والقرى التي تعاني نقصا حادا في الماء الصالح للشرب، كما تستدعي الوضعية إعمال التضامن المائي بين الجهات، بغية تحقيق رهان العدالة المائية مجاليا واجتماعيا، فلا يعقل أن تكون المناطق الجبلية مصدرا للماء وسقي السهول والمدن وتعيش تحت وطأة العطش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

أشنو غادي نقول لك، السيد الوزير؟ أنا حزين جدا اليوم.

اليوم والحكومة تعترف من خلالكم بأننا نعيش أزمة عطش حقيقية هذا عندها وقع، هاته الجلسة اليوم ليست كسابقاتها وليست جلسة دستورية عادية، اليوم نناقش أزمة العطش في المغرب، أين كبرياء المغرب؟ المغرب الذي يعتبر رائد على مستوى بناء السدود، والذي فكر قديما في معضلة الماء، وبنى لها سدود عديدة وخصص لها موارد مادية مهمة جدا، ونحن اليوم ماذا سنقول للأجيال القادمة؟ ونحن اليوم نعترف بأننا 91% وأنتم قلتها للتو 91% من الآبار غير مرخصة، شكون اللي غادي يمنعها؟ احنا، انتوما الجهاز التنفيذي، انتوما تتعترفو بأن مليون متر مكعب تمشي بدون موجب حق يعني مسروقة، تمشي لجهات الله اللي كيعلم شكون هي، واليوم احنا نناقش الانقطاعات المائية واش هذا معقول؟ غير معقول بتاتا، احنا واش غادي نقول شي كلام واسمحو ليا راني معصب الآن، ما عرفتش أش غادي نقول، واش احنا ما خصناش نبقاو في هذه المسؤولية كلنا، كيفاش احنا اليوم كناقشو أزمة العطش عوض ما ناقشو فرص الشغل وناقشو الاستثمارات الكبرى وناقشو التطور (la croissance) والنمو في بلادنا... إلخ؛ احنا كناقشو شريبة ديال الماء اللي كنا كعتبروها هي السهلة

عندنا في التاريخ ديالنا وفي الثقافة ديالنا.

اليوم كنعيشو أزمة عطش، واش هذا مقبول في بلادنا في المغرب؟ تأخرنا في إنجاز الأوراش الكبرى المتعلقة بالماء إلى حدود اليوم، ساءلنا مرارا الحكومات المتعاقبة دائما باش ما نحملوك المسؤولية، السيد الوزير، بوحدك اليوم، اليوم أنت في موقع المسؤولية أيه ولكن راه حتى سابقوك والحكومات المتعاقبة تتحمل المسؤولية أمام الله وأمام الضمير وأمام الوطن وأمام الملك.

لا يعقل، لا يعقل، لا يعقل، أجلنا المشروع ديال تحويل المياه ديال سد الوحدة إلى الوسط وعندنا فائض ما يزيد على مليار متر مكعب سنويا كيمشي ما معناتو هذا الإنجازات الأخرى اللي تنديرو إذا كان عندنا العطش؟ ما بقى عندنا السر على حتى شي حاجة أخرى، أشنو غادي نديرو كاع؟ أشنو غادي نديرو إذا عندنا أزمة ديال العطش وأزمة ديال الماء واحنا تنتكلمو على برامج فلاحية وبرامج سياحية وبرامج صناعية؟ فين هو الماء ديالها واحنا اليوم باقيين تنتكلمو على العطش، فين هو برنامج ديال الماء الفلاحي والاستثمارات اللي تعطات للفلاحة لسنوات وصفقنا لها كثيرا وهي مهمة جدا لأن هي كذلك السبيل الوحيد لإنتاج فرص الشغل في بلادنا والثروة في بلادنا؟ وكذلك البرنامج الاستعجالي ديال الصناعة فين هي المياه ديالو؟ والبرامج ديال السياحة فين هي المياه ديالو؟

واحنا تناقشو اليوم المشكل ديال العطش في بلادنا، عار علينا كلنا، عار وعيب وحرام واحنا كلنا مسؤولين، مسؤولين أمام الله كلنا، هاذ الجلسة ليست عادية، هذه جلسة اليوم مقززة وجلسة بئيسة وحزينة لنا كمسؤولين، كبرلمانيين، كحكومة ككلنا من المواقع ديالنا، واحنا تناقشو أزمة عطش في المغرب.

اليوم حسيت بأن كبرياء المغرب تخدش اليوم، واحنا الرائدين على المستوى اللي عندنا أكثر من 200 سد على الصعيد الوطني ما بين السدود الكبيرة والصغيرة والتلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

صافي، غتقمعني السيد الرئيس؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

نحن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أولا، نشيد بالصراحة والوضوح والتصور العميق، الذي عبرتم عنه، السيد الوزير، كما ننوه باليقظة التي عبرت عنها الحكومة إزاء هاذ المشكلة والتي عكستها القرارات المهمة المتخذة في الاجتماعي الوزاري، الذي ترأسه السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 يونيو 2022، والذي تناول إشكالية الضغط على التزويد بالماء الصالح للشرب، الذي يهدد أكثر من 50 مدينة، والذي كان من أهم القرارات الصادرة عنه، بعجالة:

- مواصلة بالتدابير الهيكلية لتفادي الوقوع في أزمات مماثلة مستقبلا؛
- مواصلة التوجه إلى تحلية مياه البحر بالمدن الساحلية ذات الكثافة السكانية لتزويد المدن الداخلية بمخزون السدود حسب الوفرة؛
- مواصلة منشآت الترابط بين الأحواض (le transfert) ذات وفرة كما هو في الشمال، والأولية لربط أحواض سبو بأحواض الشاوية وأم الربيع؛
- تعبئة أكثر من مليار درهم لاقتناء صهاريج مشحونة ومحطات معالجة المياه المتحركة.

السيد الوزير،

كنت آمل في مداخلتكم أن تعطونا توضيحا لدور وزارة التجهيز والماء فيما يخص تدبير المياه، لأن وزارة التجهيز والماء ليست مستغلة لقطاع الماء، فهاذ القطاع فتدبير استغلال المياه تتداخل فيه عدة قطاعات، هناك وزارة الفلاحة، هناك وزارة الطاقة والمعادن، وزارة الداخلية، نسيت شي وزارة.. هناك عدة قطاعات تتداخل في هاذ تدبير المياه، المياه والغابات، فكل هذه القطاعات يجب أن تتحمل مسؤوليتها اليوم.

فنحن لا نحاسب وزارة التجهيز. وزارة التجهيز الدور ديالها، السيد الوزير، هو المراقبة، هو التحكيم، هو التعبئة، إعطاء إحصائيات عن السدود، القيام بصيانة السدود، فإلى تكلمتو اليوم على أن سعة مخزون السدود هو 11 مليار تقريبا، واحنا يلاه عندنا 4 المليار، الحاجيات ديال الماء الصالح للشرب، السيد الوزير، كما تعلمون، تشكل 13% من هاذ المخزون، ففين تيمشي هاذ الماء؟ فيجب مراجعة سياسة الفلاحة، يجب على وزارة الداخلية التدخل، لأنكم تكلمتم عن السرقة، تكلمتم عن آبار بدون رخص، والمراقبة تكون صعبة لوزارة التجهيز، فإلى خرجت فرق المراقبة فأنا أعلم وأنتم تعلمون أنهم لا يمكنهم أن يقوموا بهذه المراقبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيد الوزير المحترم،

فالأرقام معبرة وواضحة، فقد انتقلت حصة الفرد من المياه من 3500 متر مكعب للفرد سنويا سنة 1960 إلى 731 متر مكعبا للفرد سنويا في 2005، لتصل إلى 645 متر مكعبا فقط في عام 2015، أي مستوى أقل بكثير من مستوى الفقر المائي المحدد عند 1000 متر مكعب للفرد سنويا.

السيد الوزير،

بالإضافة إلى المشاريع الكبرى لتحلية المياه، فإننا نعتز اليوم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن أكثر من 20 محطة على شكل (conteneur) سيتم إحداثها من طرف شركة مغربية، ستمكن من تزويد ما بين 10.000 و50.000 نسمة بالماء الصالح للشرب يوميا، وهذا سيساهم بلا شك في وصول بلادنا إلى السيادة المائية المنشودة.

إضافة إلى ذلك، لابد من العمل على:

- تطوير منظومة فلاحية جديدة تعتمد على تحلية المياه بشكل كبير وعلى تقنيات الري المتقدمة؛
- الحد من سقي المساحات الخضراء بواسطة الماء الشروب واللجوء إلى استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- كما ندعو إلى تحسين مردودية شبكة التوزيع بالمدن والمراكز الحضرية مما سيمكن من الحد من تبذير الماء.

ونسائلكم، السيد الوزير المحترم، بالمناسبة: ما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل الوصول إلى نسبة 15% من نسبة التزود بالمياه الناتجة عن تحلية مياه البحر كما ورد في تقرير النموذج التنموي الجديد؟

نطلب أيضا منكم، السيد الوزير، مدنا بتوضيحات حول الفرق بين ثمن المتر مكعب من المياه الناتجة عن التحلية، مقارنة مع المتر مكعب من الإنتاج الاعتيادي، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف (التوزيع والمعالجة).

السيد الوزير،

في الختام، نعبر لكم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن دعمنا للمجهودات الجبارة التي تبذلونها في هذا القطاع الهام والحيوي في بلادنا، ونتمنى لكم كامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

صحيح، السيد الوزير، إن مجهودات كبيرة بذلتها بلادنا على مستوى البنيات التحتية المائية، لكن لم تمنع من أزمة العطش، حيث الانخفاض متواصل لمستوى أغلب الفرشات المائية نتيجة الاستعمال المفرط لاحتياطاتها الجوفية، كما جاء في تدخلكم، وتدهور جودة هذه الموارد بسبب التأخر في تقنيات تدبير مجال الصرف الصحي ومعالجة المياه الجوفية وإشكالية توحل السدود وضعف تعميم السقي بالتنقيط، كلها عوامل باتت تسائل فعالية السياسات المتبعة لتحقيق استدامة تلبية الحاجيات المائية ومدى تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء والبرامج والمخططات الخاصة بهذا المجال كالمخطط المائي 2030، إذ لابد من الإشارة إلى تعطل العديد من المشاريع كمحطات معالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب الحكومة بتوفير وسائل غير تقليدية تضمن للمواطن المغربي حقه الدستوري من هذه المادة الحيوية، باعتماد مقاربة استشرافية وحازمة، مع ضمان التقائية البرامج الحكومية والتسريع في تنفيذ مختلف البرامج المسطرة ووضع آليات التتبع والتقييم.

علاوة على ما سبق، نقترح اتخاذ إجراءات استعجالية نذكر منها:

- ✓ توجيه الاستغلال الزراعي بشكل يتناسب والخصوصية الجغرافية بأقل تكلفة مائية وبيئية؛
- ✓ تحويل الفائض المائي ببعض الأحواض إلى المناطق التي تعاني من الخصاص، تحقيقا للتضامن والعدالة المائية بين الجهات؛
- ✓ تسريع الاستخدام المكثف للمواد المائية غير التقليدية، خاصة عبر تحلية مياه البحر، الحل الذي ركزتم عليه، الوزير، في مداخلتكم ومعالجة المياه المستعملة؛
- ✓ التسريع في تنفيذ البرامج الوطنية للتطهير السائل ومكافحة التلوث؛
- ✓ القطع مع ممارسة سقي الأماكن العمومية بالماء الصالح للشرب، واللجوء الممنهج إلى استخدام المياه العادمة؛
- ✓ مواصلة الإصلاح التنظيمي والمؤسساتي من خلال الإسراع بإصدار جميع النصوص التنظيمية لقانون الماء، وتعزيز دور شرطة المياه وضمان استقلاليتها، حتى تمارس صلاحياتها في أحسن الظروف وتوفير الموارد البشرية بقطاع الماء والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

في الأخير، وضع استراتيجية تواصلية وتحسيسية تؤسس لثقافة جديدة للتعامل مع الماء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار.

الكلمة الموالية لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

عطفا على سؤالنا الموجه لكم، السيد الوزير، حول ماهية المقاربة الحكومة لتدبير السياسة المائية الوطنية، نود التعقيب بما يلي:

السيد الوزير،

إن النقاش الذي يمكن إثارته الآن، والذي سبق لنا أن نبهنا له خلال مناقشتنا لميزانية هذا القطاع داخل اللجنة بمجلس المستشارين ينبني على التساؤلات التالية:

أولا، منذ الاستقلال استثمرت بلادنا إمكانيات كبيرة لإنشاء السدود والتجهيزات المائية الضرورية، مما كان له الوقع الجيد على تعبئة رصيد مائي كبير للاستهلاكات البشرية والفلاحية والصناعية، لكن كل هذا المجهود بدا الآن غير كاف خلال مدة لا تتجاوز سنة من الجفاف، وظهر حسب معطيات الوزارة أن حقينة السدود تراجعت بنسب كبيرة.

ما هي الأسباب، السيد الوزير؟ هل الأمر يتعلق بترسب الأوحال ونقص سعة المنشآت أم أن هذه المنشآت المائية غير كافية؟

ثانيا، مواجهة ظاهرة التبذير في استعمالات الماء، السيد الوزير، تحتاج إلى سياسة مندمجة تبدأ من صيانة المنشآت المائية وشبكات الري والتزويد إلى التحسيس بالترشيد ومواجهة التلوث ومكافحة المسبقات الثقافية السلبية لدى الساكنة التي تستعمل الماء بطريقة غير عقلانية؛

ثالثا، الملايين من الأمتار المكعبة من المياه التي تتساقط خلال السنوات الممطرة ثلثها يضيع في البحر هباء، بالنظر إلى عدم وجود منشآت التعبئة والتخزين؛

رابعا، هناك الاستعمال المكثف للفرشة المائية بطرق غير قانونية في غياب المراقبة المشددة على حفر الآبار واستعمال المياه السطحية بطريقة غير قانونية؛

خامسا، الضغط الكبير الذي تتعرض له المياه الجوفية وحتى السطحية بالتلوث إما باستعمال المبيدات والمواد الكيماوية أو مخلفات المياه المستعملة في الصناعة والمياه العادمة؛

سادسا، اللجوء إلى تحلية ماء البحر واستعماله في الري أو الشرب يطرح تحديين كبيرين، التحدي البيئي ومدى آثار ذلك على التوازن البيئي ثم التحدي المتعلق بالتكلفة وحجم الاستثمار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب الموالي لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لقد أصبح من الضروري القيام بتشخيص الوضعية الحالية ورصد اختلالات السياسة المائية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأزمة المائية بالمغرب أضحت هيكلية وليست مجرد عابرة، فبلادنا على أعتاب الندرة المزمنة للماء.

إن الاختلالات تطال، سوء البرمجة ومدى دقة المعطيات الهيدرولوجية، وذلك في ظل النقص الحاد في محطات القياس، والتي لا تغطي العديد من المناطق بشكل كافي، وخاصة بالنسبة للسدود الصغرى والمتوسطة التي تود الوزارة إطلاقها، إضافة إلى تردي وضع المكلفين بهذه المهام، مما يؤدي إلى بناء سدود قد تظل فارغة بعد البناء مثل سد ولجة السلطان بالخميسات وسد غريس بالحسيمة.

السيد الوزير،

سيشهد المغرب خلال السنة الحالية تراجع الواردات من الماء تقريبا بنسبة 59%، وتراجع نسبة ملء السدود الذي بلغت حتى الآن 34%، وهو ما سيشكل ضغطا كبيرا وأنه حسب منطق التغيرات المناخية ستشهد بلادنا سنوات جفاف وأيضا سنوات فيضان، وفي نفس السياق نتساءل:

أولا، عن سياسة تحلية مياه البحر، بحيث ستمكن هذه التقنية إلى التمكن من الحفاظ على الفرشة في مستواها الحالي، وفي الوقت نفسه ستسمح باستعمال المياه في القطاع الفلاحي وتحسين دخل العديد من الفلاحين، كما أن بلادنا تتوفر على إمكانيات كبيرة لتحلية المياه بأقل تكلفة، خاصة أنها تملك واجهتين بحريتين؛

ثانيا، نتساءل عن سياسة تشييد السدود التي لم تعد حلا، فقد اعتمد المغرب منذ سبعينيات القرن الماضي سياسة تشييد السدود بهدف تحقيق الأمن المائي، وعلى الرغم من أن تلك المنشآت أسهمت بشكل كبير في تفادي أزمة المياه، فإنه بسبب الجفاف المزمن وظاهرة تغيير المناخ لم تعد السدود حلا في المرحلة الحالية؛

السيد الوزير،

ثالثا، هل عمدت الحكومة إلى مراجعة السياسة المائية وإعادة توزيع خريطة الإنتاج الفلاحي بالمغرب؟ لأن الوضع اليوم صار مقلقا بسبب ندرة المياه وتوالي سنوات الجفاف، فلا الفلاح استفاد ولا الدولة أمنت مستقبل ثرواتها المائية؛

رابعا، هل رصدت الحكومة خلال مشروع قانون المالية 2023 اعتمادات كافية من أجل معالجة المشكل؟ وبالتالي الحد من تداعياته

الاقتصادية والاجتماعية؛

خامسا، ألا تفكر الحكومة في مشاريع تحويل المياه من الشمال إلى الجنوب وفق نظرة استراتيجية استباقية وذكية للاستفادة القصوى من المياه المتحصل عليها من الأمطار؟

السيد الوزير المحترم،

إن هذه الاستراتيجيات سيتحمل مسؤولياتها بالضرورة كفاءات وأطر القطاع المائي، وبالتالي ينبغي إعادة الاعتبار إلى الموارد البشرية.

وللأسف، السيد الوزير، لازلتم لم تلتقوا بالنقابات للإنصات إلى مطالبهم، خاصة وأن المدير العام لهندسة المياه قد أخل بكل الالتزامات الإدارية التي وعد بها أمام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أثناء الحوار الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، يتم حاليا الشروع في إعداد هيكلة إدارية لقطاع الماء في تغييب تام للمعنيين بالأمر والشركاء الاجتماعيين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بدوري أشكر السيد الوزير على ما تفضل به من توضيحات.

وفي واقع الأمر أعتقد على أننا كلنا متفقون على الرزمة التي سواء وردت في مداخلة السيد الوزير أو في مداخلات مجموع الفرق والمجوعات بشأن ما يتعين العمل على تنفيذه وجعله واقعا من تدابير، كلها لها علاقة بهذا الإشكالية المتعلقة بندرة المياه، بشح مياه الأمطار، بحالة الجفاف البنيوي التي أصبح يتعاطى معها المغرب، ولكن بحسبنا في مجموعة العدالة الاجتماعية أن نؤكد على ضرورة التعجيل بمسائل من صميم اختصاص الحكومة، من صميم اختصاص الوزارة المعنية بالماء، في إطار ضمان الالتقائية بين مجموع القطاعات الحكومية.

سبق لنا في هذه القاعة أن نبهنا الحكومة إلى إعمال هذا المفهوم ديال النجاعة المائية في معظم السياسات الحكومية، ودعونا أيضا إلى ضرورة وضع إطار قانوني يلزم المستعملين بإنجاز دراسات على الأثر البيئي والمائي لمشاريع الاستثمار الفلاحي.

لا يعقل على أنه في إطار هذه المعضلة ديال الماء أننا نستمر في تصدير الطابق الثاني في إطار الصادرات ديال المغرب نصدرو (le dessert) في شكل ماء واحنا ما عندناش الماء، وبالتالي خصنا نعيدو النظر في هذه السياسة التصديرية المتعلقة بأننا نواصلو نصدرو (le dessert) والحال على أننا في حاجة إلى ضمان الطابق الرئيسي للمغاربة، في إطار التعبئة ديال هذه المياه المتوفرة، أيضا نطالب بتفعيل القانون المتعلق بالتقييم البيئي.

صحيح على هذا القانون يعني وزارة أخرى ماشي وزارة ديال الماء، ولكن في إطار هذه الالتقائية اللي نؤكد عليها القانون 49.17 صدر في غشت 2020 ولازال موقوف التنفيذ في ظل عدم إصدار النصوص التطبيقية اللي هي اللي غادي تأمن لنا هذا التقييم البيئي.

كذلك، اللي نأكدو عليه هو ضمان العدالة المجالية في توفير وتوريد الساكنة بالمياه.

السيد الوزير،

راه العالم القروي يعاني الأمرين، لاسيما في هذه الفترة ديال ارتفاع درجات الحرارة، العالم القروي راه بالكاد يستطيع تأمين الماء اللي يدبر به الشرب، فضلا عن توريد الماشية ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب للمستشار السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن المتتبع للشأن الدولي، السيد الوزير، يدرك أن الصراع اليوم هو صراع حول الماء وأن الحروب في المستقبل لن تكون ربما حول النفط والغاز، خصوصا في ظل التحول الطاقي والاتجاه نحو الطاقات المتجددة والنظيفة، بل ستكون حروبا على منابع الماء، فمن يستطيع تأمين هذه المادة الحيوية سيكون لاعبا أساسيا في الساحة الدولية، ونحن نريد أن نكون كذلك، السيد الوزير.

(ما غنطولش بزاف لأن على الوقت)، نحن في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، السيد الوزير، وإيمانا منا بأهمية هذا الموضوع، حيث بات الماء مهددا للسلم الاجتماعي وبابا من أبواب الانفجار الاقتصادي والبيئي على القرية كما المدينة - لا قدر الله - فإننا نقترح ما يلي:

- مراجعة السياسة الزراعية بما سيمكن من التحول من الزراعة التصديرية، التي تستنزف الفرشة المائية، البطيخ الأحمر على سبيل المثال، أو (l'avocat)، حسب بعض الخبراء، السيد الوزير، (l'avocat) تمتص حاجيات 3 ملايين مغربي من الماء، بطبيعة الحال هذا الأمر هذا خصنا نوقفو عليه حقيقة، مقابل التركيز على الزراعات الأساسية، الحبوب والقطاني، التي تدخل في إطار الأمن الغذائي للمغاربة، حتى لا تبقى بلادنا

مرتهنة للخارج؛

- الاعتناء، السيد الوزير، بالموارد البشرية العاملة بالقطاع، خصوصا بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والحفاظ على مكتسباتهم وإشراكهم في أي خطوة تعتزمون القيام بها في اتجاه ربما إحداث مؤسسة، كاينة مؤسسة وفق مشروع قانون رقم 83.21 المتعلق بالشركة الجهوية متعددة الخدمات، فلابد، السيد الوزير، من مراعاة ظروف هؤلاء والخدمات التي أسدوها للوطن؛

- بطبيعة الحال سبقوني الزملاء حول مسألة تعميم تحلية مياه البحر أساسية واستغلالها في الزراعة والصناعة وتعميم سقي المساحات الخضراء بالمياه المعالجة أو المياه المحلاة؛

- ربط المناطق التي تعاني من ندرة المياه مع المناطق التي تتوفر على وفرة السدود، السيد الوزير، ما عرفتش مثلا على سبيل المثال إقليم تاونات عنده 4 ديال السدود، والناس كل سنة تيديرو مسيرة على العطش، واش ما عندناش كيفاش نوصلو لهم الماء؟ وما يقاس على تاونات يقاس على مجموعة من الأقاليم، بطبيعة الحال العدالة المجالية في هاذ الأمر هذا أصبحت أساسية؛

- ثم التسريع بوتيرة إنجاز السدود التلية، وهذا أساسي؛

- ثم، السيد الوزير، ما قلتولناش على توصيات المجلس الأعلى للحسابات، بطبيعة الحال كاين "المخطط الوطني للماء 2020-2050"، ثم كذلك "الإستراتيجية الوطنية للماء 2010-2030" اللي مشاو للاستثمار ونساو التمويل.

بطبيعة الحال، هاذ المخططات هي خص لابد من إعادة النظر في هذه الأمور، على اعتبار أننا في حاجة إلى إنقاذ بلدنا من العطش، في حاجة إلى تمكين المغرب من الأمن المائي ديالو على غرار الأمن الغذائي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت، أولا، نشكركم على التدخلات الهامة والانخراط في الواقع في السياسة التي تتبعها الحكومة، طبقا للتوجيهات الملكية في هذا المجال، وفي الواقع كل الاقتراحات التي أدليتم بها فهي اقتراحات وجيهة، وما يمكن لنا إلا نمشيو فيها.

أنا باغي فقط ندقق بعض الأمور اللي جات في بعض التدخلات، ونعطي بعض الإضافات في هاذ الإطار.

النقطة الأولى وهو المغرب تيدخل في إطار الدول التي ستعاني من التغيرات المناخية، وهذا أمر اللي هو محتم علينا، وبالتالي من الضروري أن نعمل على الاستشراف واتخاذ التدابير اللازمة باش يمكن لنا نواجهو هذا التطور.

النقطة الثانية وهو انه هاذ الوضع اللي تنعيشوه وتعيشه بلادنا فتتعيشو عدة دول متقدمة الناتجة كذلك عن الجفاف، حتى هوما تيعيشو أزمة عطش في عدة مناطق، بل خرجو مثلا إيطاليا أخذت حالة الطوارئ المائية بالنسبة لـ 5 ديال الجهات في إيطاليا، فرنسا العديد من (les départements)... إلخ، إذن هاذ الأمر اللي تعرفو بلادنا اليوم تتعرفو العديد من الدول كذلك اللي هي متقدمة في الشيلي... إلخ.

نقطة ثالثة، وهو كلنا متفقين على واحد الأمر اللي هو مهم، وهو أنه اليوم عندنا خيار واحد هو الحفاظ على الماء، ما عدا ذلك راه يمكن لي نقول ليكم بحكم أن الماء هو مصدر الحياة أنه مشى كلشي، إذن من الضروري أننا ننتبهو جميعا باش يمكن لينا نواجهو الإشكاليات المطروحة.

صحيح، كانت إشكالية في إنجاز الاستراتيجية ديال 2009-2030 في مجال الماء، وقع تأخر في عدة مشاريع أساسية بالنسبة للبلاد.

صحيح كذلك، أنه اتخذت بعض التدابير وكانت بعض الصعوبات كذلك اللي هي كانت مطروحة، مثلا في القدرة ديال بعض المقاولات لإنجاز بعض السدود... إلخ، كانت هاذ الإشكاليات، ولكن اليوم احنا ما بغيناش نبقاو نشوفو الماضي نشوفو كيفاش يمكن لينا نواجهو هاذ الأمر جميعا بالنسبة للمستقبل، وهذا يتطلب أننا نمشيو في هاذ العديد من الأمور.

النقطة الأولى بالنسبة لسياسة السدود، الحمد لله على سياسة السدود، راه السدود هي اللي مكنتنا أننا يمكن لينا على الأقل نلقاو باش نواجهو هاذ الإشكالات، ونذكركم في 2010 أنه 100% ديال السدود تغطات، وبفضل هذيك السدود بقينا عندنا الإمكانيات باش يمكن لينا نشربو 5 سنين متتالية، هذا أمر كذلك ما نساوش بأن هاذ السدود تتعطينا الإمكانية ديال التخزين، وبالتالي باش يمكن لينا نواجهو الإشكالية ديال الجفاف حين تأتي.

النقطة الثانية وهو أنه ولكن في نفس الوقت أنا معكم من الضروري أنه غنواصلو فهاذ السياسة ديال السدود عندنا 16 سد، إن شاء الله، اللي احنا انطلقنا فيهم باش يمكن يكونو جاهزين باش نوصلو لـ 24 مليار ديال المتر مكعب ديال الإمكانية ديال التخزين.

كاين كذلك نقطة أساسية وجيتو بها كلكم، تتقولو لا يعقل أنه الماء نخليوه يمشي للبحر، وبالتالي ضروري نمشيو في مجال ديال تحويل هاذ الفائض اللي تيمشي للبحر للمناطق اللي هي عندها أكثر انتظارات في هذا الإطار، وهنا يمكن لي نقول ليكم بأن احنا تندرسو باش نتطلقو في هذا

العمل إن شاء الله خلال هاذ الحكومة، لأنه تنعتبرو بأنه هاذ الأمر أساسي وغنديرو جهدنا باش هاذ الأمر ينطلق من هنا لآخر السنة، وبالتالي هذا من بين الأمور اللي احنا تنعتبروها أساسية، علاش؟ لأنه كاين واحد الإمكانيات اللي يمكن نستغلوها في المناطق اللي هي عندها خصاص في مجال الماء، وهاذ الماء تيمشي للبحر حرام يمشي للبحر، إذن هذا من بين الأمور، ولكن راه مكلف يتطلب واحد مجهود كبير ولكن احنا تنشتغلو وتنشكر الحكومة برمتها والسيد رئيس الحكومة والسيد وزير المالية والسيد وزير الميزانية ووزير الداخلية تنشتغلو جميعا مع وزارة الفلاحة كذلك باش يمكن لينا نحققو هاذ الأهداف.

نقطة ثانية، كذلك الربط ما بين الأحواض المائية، هذا أمر كذلك مهم، ولكن ضروري نوضعكم فواحد الصورة، احنا اليوم كذلك أنتم عارفين تنديرو دائما ما يسمى بـ "التحليل الاقتصادي"، تنجيو تنلقاو بأن غنديرو واحد الربط باش نحولو الماء مثلا لوجدة من واحد السد اللي هو فالمنطقة ديال الشمال، تنشوفو الماء إلى درنا هاذ المجهود وتيخصو الطاقة باش يوصل تيوصلنا بـ 30 درهم للمتر مكعب، تنفضلو نديرو تحلية المياه اللي هي أقل ثمن بـ7 دراهم ولا 5 دارهم، وبالتالي تنفضلو أنها هاذ التحويل ميكونش، إذن هذا كذلك تيطلب أن يكون واحد البعد اقتصادي وتنشوفو ما هو الأنجع أننا نقومو به، إذن هذا هو التوجه اللي اخترينا وامشينا فهاذ الاتجاه.

كذلك، بالنسبة لتحلية المياه هاذي سياسة أساسية كانت في البرنامج ديال الاستراتيجية 2009-2030، كان المفروض أنه المحطة ديال الدار البيضاء تكون جاهزة في 2016 وكان المفروض أن المحطة ديال السعيدية تكون جاهزة في 2018 ما جهزاتش، ولكن اليوم، إن شاء الله، احنا غنمشيو فهاذ الإطار وغنزيدو نوسعو الدائرة.

الفكرة اللي تفضلتيو بها أنا متفق معكم 100%، ضروري يكون التضامن ما بين الجبال والمناطق الساحلية، عندنا الإمكانية، الحمد لله، باش أنه نقومو بتحلية المياه في المناطق الساحلية بحكم أن وقع تراجع في التكلفة ديال الإنتاج، واحنا تنركزو على الطاقات المتجددة والطاقة الريحية اللي هي أقل ثمن، ولكن بحال اللي تفضل السيد الرئيس كاين إمكانية كذلك، واحنا منفتحين كل الإمكانيات، يمكن نستعملو الطاقة النووية، اللي أساسي وهو أننا تكون عندنا أقل تكلفة، هذا هو المحور اللي تيعطينا الاختيار، وتنفتحو المجال للشركات، يجيبو لنا ولكن اللي ركزنا عليه ضروري استعمال الطاقات اللي هي تكون نظيفة، ومن جهة أخرى كذلك ضروري أن يتم إدراج المقاولات المغربية باش يمكن لنا نطورو القدرات ديالنا المحلية باش ما نبقاوش كذلك في إطار التبعية للشركات الأجنبية، وتقويو القدرات ديالنا الوطنية في هذا المجال ديال التحلية ديال المياه.

كذلك في مجال القضية اللي طرحتيو بالنسبة للجانب الفلاحي، تيخصنا نذكرو بأنه تدار واحد المجهود كبير في إطار المغرب الأخضر وصلنا لـ 700.000 هكتار اللي تيقومو بالتنقيط أي السقي بالتنقيط، السقي المحوري، دبا في هذه الحكومة بغينا نوصلو لمليون هكتار إن شاء الله من هنا لـ 2026، إذن هذا تيجعل أنه غادي نزيدو نوسعو هذه الدائرة باش نزيدو نطورو هذا المجال، ولكن في نفس الوقت صحيح أنه في إطار هذه عقود الفرشة غادي نشوفو الكيفية ديال تدبير الفرشة، أي أنه كاين تيخصنا نحددو بعض الأسقف، السقف ديال أنه ما يمكنش نتجاوزو واحد المستوى ديال الإنتاج ديال واحد المنتوج اللي غادي يستغل الكثير من الفرشة المائية باش تكون المردودية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن في نفس الوقت كذلك نضمنو النجاعة المائية والإمكانيات المائية في هذا الإطار.

وهنا بغيت نقول لكم بأن تنشتغلو مع الوزارات المعنية، درنا اتفاقية مع وزارة الفلاحة عندنا واحد اللجنة مشتركة في مجال الماء وباش نشوفو القدرات المائية اللي كاينة ونشوفو الإمكانيات ديال الإنتاج والبرمجة المستقبلية باش نضمنو هذا التوازن اللي تيخصو يكون في هذا الإطار.

كذلك الشأن مع وزارة الطاقة، كذلك الشأن بالنسبة لإعداد التراب الوطني ضروري أنه يتم إدماج البعد المائي يكون حاضر في التصورات المستقبلية ديال المدن اللي غادي تكون وديال البنايات اللي غادي تكون في المستقبل، وضروري كذلك في إطار هذه البرمجة اللي باغي نمشيو فيها أننا تنوجدو المخطط الوطني للماء في أفق 2050، باش أننا يكون عندنا تصور مستقبلي جماعي وكلشي يشارك فيه، باش يمكن لنا نضمنو أنه هذه الأمور اللي بغينا نديروها دبا تنتكلمو مثلا على الهيدروجين باش غادي نديرو الهيدروجين إذا ما كانش الماء؟ مزيان الطاقة الشمسية كاينة، مزيان الطاقة كذلك الريحية كاينة، ولكن كاين ضروري الماء باش يمكن نذير الهيدروجين.

أكثر من ذلك، هذه الطاقة اللي غادي نتجو بغينا أنه ماشي نصدروها، بغينا أن واحد النسبة تبقى في المغرب باش نقومو بتحلية المياه بأقل تكلفة ونجعلو أنه نخزنو في الواقع هذه الطاقة الشمسية أو الطاقة الريحية في الماء، لأن هذا نوع من التخزين ونستغلو المواطنين بأقل تكلفة وهذا غادي يساعدنا باش نضمنو كذلك التزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للجميع.

وكذلك في إطار هذا البعد احنا تفضلتو وطرحتو واش النجاعة المائية حاضرة في التصورات ديالنا، يمكن لي نقول لكم بأن مشروع القانون الجديد ديال المناطق الصناعية فتم إدراج فيها النجاعة المائية زيادة على النجاعة الطاقية، أي أنه اليوم اللي غادي يدير واحد الاستثمار في المجال الصناعي ضروري أنه يقوم بمعالجة المياه العادمة، ضروري أنه يتدار في بعض المناطق بحال دبا المكتب الشريف للفوسفاط في فوسبوكراع أنها تستغل تدير تحلية المياه بالنسبة لحاجياتها الصناعية... إلخ، إذن هذا هو التصور المستقبلي اللي احنا منخرطين فيه في هذه الحكومة بالنسبة لهذا المجال.

كذلك الشأن بالنسبة للسياحة غادي نديرو اتفاقية، غادي نديرو اتفاقية كذلك مع الإدارات، يمكن نقول لكم 5% ديال المياه فهي تتمشي في الإدارات في التعليم... إلخ، إذن يمكن كذلك نقلصو من الاقتصاد هنا احنا

في الوزارة درنا برنامج خاص باش نقلصو من الاستهلاك ديال الماء.

وكذلك بغيت نقول لكم رؤساء الجماعات احنا بغينا ننخرطو معهم كذلك وندير و اتفاقيات، تتكلمو على إنتاج الماء ولكن كذلك كيفاش يمكن لنا نقتصدرو الماء ونقتصدو الطلب، لأن في بعض المناطق كاين العديد من الضياع، وراه كاين واحد الدورية، إن شاء الله، غادي تخرج ديال وزارة الداخلية اللي تطلب باش ما يبقاش استعمال الماء الصالح للشرب بالنسبة للسقي ديال المساحات الخضراء بالنسبة للعديد، السقي كذلك ديال الشوارع إلى آخره، هذا ثاني تيخصنا نحسنو الأداء ديالنا ونختارو النباتات اللي ما تتطلبش بزاف الماء، هذا كذلك تيدخل في إطار ديال الاقتصاد في الماء والترشيد والنجاعة المائية.

بالنسبة للنقطة اللي تفضلتو بها، اللي هي مرتبطة بهاذ القضية ديال شرطة المياه والمشاكل اللي هي مطروحة بالنسبة للآبار اللي هي كذلك غير مرخصة، أنا بغيت نأكد لكم احنا الهدف ديالنا ملي درنا هذاك الجرد دار، انتم عارفين هاذ القضية ديال الطفل ريان، رحمه الله، وكان ضروري يتدار هذاك الجرد باش نعرفو أن كاين العديد من الآبار اللي هي ما عندهاش السلامة، الشروط ديال السلامة غير متوفرة فيها.

ولكن في نفس الوقت تبين بأن كاين واحد الإشكالية كبيرة اللي هي مطروحة ببلادنا، وبالتالي هنا اللي بغينا نغيرو، نغيرو هاذ الأمر، كيفاش غنغيروه؟ احنا هاذ الأمر ضروري نلقاو لو حلول، ولكن الحلول الأساسية بالنسبة لنا الهدف وهو أننا، أولا، ندير و هذاك الشباك الوحيد، باش أي واحد مثلا ما يضطرش يمشي باش يأخذ الرخصة أو ينتظر شهرين، ثلاثة شهور أننا نغيرو القانون باش نسهلو المأمورية بالنسبة للقضية ديال الترخيص، معلوم في الحدود الإمكانيات، ولكن اللي مهم هو تكون العدادات في الآبار باش نعرفو أشنو كاين، الإمكانيات اللي هي مطروحة في هذا المجال باش يكون واحد التدبير يكون معقلن.

احنا الهدف ديالنا ما يخلصو لنا والو، اللي أساسي وهو أننا نعرفو بالضبط باش يمكن لنا احنا ندبرو الإمكانيات المائية ديال البلاد.

من جهة أخرى، كذلك درنا واحد الاتفاقية مع رئاسة النيابة العامة من أجل إيلاء أهمية قصوى للمحاضر التي تيحررو ها كذلك الشرطة ديال المياه، وبغينا في هاذ العمل كذلك أننا نزيدو نطورو هاذ شرطة المياه، ولكن أنا نقول لكم، نعياو ما ندير و إلى ما كانش واحد الوعي راه ما غنوصلو لحتى حاجة، وهذا اللي تيطلب منا أننا نعملو جميع في هاذ المجال بالنسبة للتوعية.

احنا تكلمنا كذلك بسرعة على النقطة المرتبطة بالموارد البشرية، اللي يمكن لي نأكد لكم بأن احنا عندنا واحد الرغبة، تنتمنى، إن شاء الله، بالنسبة للقانون المالية المقبل مشروع قانون اللي تعطانا إمكانيات ديال التزويد وتطوير الإمكانيات ديال الموارد البشرية بالنسبة للوزارة، لأن هاذ السنة كان عندنا "صفر" ديال مناصب الشغل المحدثة، رئيس الحكومة أعطانا 15 منصب شغل إضافي، ولكن الحاجيات أكبر خصوصا في هاذ الظروف اللي تنعيشو، خصوصا بالنسبة للأحواض المائية كذلك، هذا تيطلب واحد المجهود خاص، وكذلك احنا ما يمكن لنا نمشيو إلا في إطار تشاركي، الهدف ديالنا وهو أن هاذ التدبير المستقبلي ما يكون إلا في إطار تشاركي مع النقابات ومع كل الفاعلين في هاذ المجال.

أخيرا، التوعية راه درنا واحد الحملة، انطلقنا فيها، وكذلك الوكالات فهي كلها معبأة في هذا المجال، ودرنا واحد القضية، واللي غادي نطلب منكم تنخرطو معنا فيها، غادي ندير و واحد المنصة رقمية باش أي واحد اللي دار واحد المجهود في هاذ المجال ديال إما التوعية إما ديال الاقتصاد في الماء أو لا كذلك عمل اللي هو ديال تعبئة المياه إلى آخره، أننا نعرفو به، ويكبرو البيبان بأن راه كلنا منخرطين فهاذ الهدف، الهدف ديالنا الأسمى وهو، وغادي نركز عليه: "لا للتبذير ونعم للاستهلاك المسؤول".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على المساهمة القيمة في فعالية هته الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة.

شكرا للسيدين الوزيرين.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين.

رفعت الجلسة.